وزارة المالية
Ministère des Finances

الوزير
Le Ministre

000003

Nouakchott, le: 17 MAY 2024 انواكشوط بتاريخ :
N°: الرقم :

تعميم رقـــم _____/م ع م / و م

- **السادة والسيدات الوزراء،**
- **السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"**
- **السيدة مفوضة الأمن الغذائي،**
- **السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.**

الموضوع: التحضير للتحول إلى قوانين للمالية ترتكز على البرامج والأداء

باشرت وزارة المالية، تطبيقا للمخطط التوجيهي لإصلاح المالية العمومية (2021-2025)، سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تطبيق القانون رقم 2018_039 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 الصادر بتاريخ 19 يناير 1978 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية المعتمد في أكتوبر 2018.

يتضمن هذا القانون النظامي إصلاحات هيكلية تتعلق على وجه الخصوص باعتماد طريقة للمَيْزَنَة والتسيير ترتكز على البرامج والأداء، ووضع نتائج العمل العمومي في لب هذه العملية. كما يهدف هذا القانون

BP: 197 - Fax: + 222 45 25 60 86 - Tél: + 222 45 25 05 56 - 45 29 77 48 ص.ب: 197 فاكس: 86 60 25 45 222 + هاتف:

إلى إرساء محاسبة لأصول ذات القيد المزدوج تعطي صورة صادقة وشاملة لأصول الدولة.

ولقد تم حتى الآن إحراز تقدم ملحوظ في العديد من الجوانب (الإطار التنظيمي، تبويب الميزانية جديد، برمجة الميزانية متوسطة الأجل، أدلة ومناهج التسيير، مشاريع الهيكلة البرامجية للوزارات إلخ). ومع ذلك، يتعين وضع هذه الآليات الجديدة موضع التنفيذ واختبار تطبيقها، لضمان انتقال محكم نحو الميزانية القائمة على البرامج والأداء والمحاسبة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام الانتقالية المعدلة للقانون رقم 2018_039 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، تنص على اعتماد سنة 2026 كموعد نهائي لإعداد قانون المالية وفقا للبرامج. ولذا فإن الآجال المتاحة للبلوغ هذا الهدف محدودة، علماً أن عملية إعداد ميزانية 2026 تبدأ في أبريل 2025.

واستنادا إلى التجارب الدولية، يتبين أن نجاح هذه الإصلاحات يعتمد إلى حد كبير على بناء القدرات والتكوين والتنفيذ التجريبي للإجراءات الجديدة وتكييفها مع واقع وسياق كل بلد.

ومن هذا المنطلق، قررت وزارة المالية إطلاق مرحلة تجريبية خلال عامي 2024 و2025 تهدف إلى اختبار أساليب إعداد وتنفيذ قوانين المالية وفقا للأحكام القانون رقم 2018_039 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، من أجل ضمان الانتقال الناجح إلى ميزانية البرنامج برسم سنة 2026.

وستعتمد المحاسبة العامة للأصول لتنفيذ قانون المالية لسنة 2026 بعد أن قطعت عملية وضعها اشواطا كبيرة. وسيكون هذا الجزء الثاني من الإصلاح موضوع تعميم خاص في أقرب الآجال.

ويهدف التعميم الحالي إلى اطلاعكم على تحديات المتعلقة بالإصلاحات وعلى اجراءات خوض التجربة المزمع إنجازها فيما يخص إعداد الميزانية وتنفيذها على أساس البرامج والأداء.

ا تحديات إعداد وتنفيذ الميزانية المرتكزة على البرامج والأداء

تهدف المَيْزَنَة المُرتكزة على البرامج والأداء إلى المساهمة في تأمين تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك (SCAPP) والبرامج ذات الأولوية المنبثقة عنها عن طريق تعريف أدقة لمحتوى السياسات لعمومية والمشاريع، وتوجيه للموارد أكثر انسجاما مع أولويات التنمية، وترسيخ مبدأ التعاقد مع الفاعلين العموميين[1].
ويشكل هذا الإصلاح أداة فعالة لتحسين نوعية الإنفاق العمومي من خلال تحديد أولوياته بشكل أفضل، ولمواءمة نفقات التسيير مع نفقات الاستثمار، ولتبرير أفضل لطلبات الاعتمادات الميزانوية وربطتها بمحددات أكثر عقلانية. من هنا ويعتبر هذا الاصلاح أداة هامة لتعزيز الشفافية وللانتقال إلى تحكيم ميزانوي يستند إلى السياسات العمومية ويربط الموارد المخصصة لها بالنتائج المنشودة.

ومن ناحية أخرى فإن اعتماد ميزانية متعددة السنوات وبرمجة اعتمادات التعهد والدفع، سيمكن من تعزيز استدامة المالية العمومية وكفاء التنبؤ بالتزامات الدولة المتعددة السنوات فيما يخص نفقات الاستثمار التي يتجاوز مدى انجازها السنة المالية.

ثانيا – تنفيذ مرحلة الاختبار والتجريب

ستجري المرحلة التجريبية في المجالات التالية:

---

[1] يتكون الفاعلون العموميون من الهيئات مستقلة عن الإدارة المركزية، ويمكن إسناد مهام الخدمة العمومية إليها. وتخضع هذه المؤسسات للرقابة المباشرة وتمولها الدولة بشكل رئيسي، وتساهم في تنفيذ البرامج

❖ **في مجال الهيكلة الميزانوية،** ستُمنح الأولوية اعتباراً من عام 2024، لوضع نموذج البرامج -الأعمال – الأنشطة، ولتحديد خريطة الميزانيات العملياتية للبرامج، والوحدات العملياتية لكل برنامج ولطُرق ربط الفاعلين العموميين بالبرامج، بما يضمن التماسك والاتساق العام للمنظومة المالية واستدامة الميزانية.

وتحقيقا لهذه الهدف سيتم القيام بما يلي:

- تحيين البنية البرامجية التي تم وضعها آنفا لتأخذ في الاعتبار التغييرات على مستوى الهياكل التنظيمية الوزارية، بالتشاور مع قطاعاتكم؛
- تحويل ميزانية الدولة لسنة 2024 إلى ميزانية تجريبية للبرامج وإطلاق مسار إعداد قانون المالية لسنة 2025 في نسخته البرامجية التجريبية بما يتيح اجراء تجربة شاملة في مجال التسيير المرتكز على الأداء بالنسبة لجميع الوزارات خلال سنة 2025؛
- تجربة برمجة وتسيير الميزانية بالنسبة للنفقات وللهيئات المستفيدة من اعتمادات الميزانية على شكل مخصصات ميزانياتية، لم تحدد لها أهداف أو مؤشرات الأداء.

❖ **في مجال إدارة الأداء،** سيتعين على قطاعاتكم استيعاب وتطبيق أساليب وأدوات التسيير والإدارة في إطار نظام البرنامج، بالاستناد إلى العمل التجريبي المصحوب ببرامج تحسين القدرات.

وفي هذا الإطار سيتم اختبار المكونات الرئيسة لأدوات التسيير وتنفيذ الميزانية المرتكزة على الأداء اعتبارا من عام 2024 على مستوى اربع وزارات تجريبية، وهي وزارة المالية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية الوطنية، وإصلاح المنظومة التربوية. ووزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة.

❖ **في مجال برمجة الميزانية متعددة السنوات،** سيتم التركيز على تطوير برمجة الميزانية متعددة السنوات في كل وزارة لترسيخ التوازن بين الطلب على الموارد والتزامات بالأداء من جانب الإدارات ولتحسين

جودة ومرتكزات التحكيم الميزانوي المتعددة السنوات. وفي هذا الإطار ستشهد سنة 2024 إطلاق عملية التحضير لتطبيق اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع وإدماجها في أطر للأنفاق الوزارية على المدى المتوسط (2025-2027) ثم إدراجها في مشروع قانون المالية سنة 2025.

سيتم دعم تنفيذ تجربة تطبيق الإصلاحات، ببرنامج التكوين في إطار مشروع دعم التكوين في مجال المالية العامة (P2FP) بالإضافة إلى دعم شركائنا الماليين والفنيين، وستُصحَب هذه التجربة بعملية إدارة للتغيير تتماشى مع مراحل انجاز الإصلاحات. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ عمليات الرفع من مستوى الوعي والدعم والتكوين على مستوى جميع الوزارات، بما فيه تحسين قدرات فرق العمل والمهنيين في ميادين المالية والمحاسبة.

يمثل تطور ثقافة وممارسات التسيير على مستوى الإدارة، الهدف العام لهذه الإصلاحات. وستقوم وزارة المالية بدورها المزدوج بشكل كامل كقائد فني للإصلاح من جهة وكداعم لقطاعاتكم من اجل نجاح تجربة إعداد ميزانية البرامج المرتكزة على الأداء مع الحرص على نقل المهارات في مجال إدارة الميزانية من جهة أخرى..
ولضمان نجاح الانتقال إلى ميزانية البرامج، فقد تم الشروع في مراجعة مواصفات تكييف نظم المعلوماتية لدعم جميع الوظائف الضروية لهذه الإصلاحات.

ثالثا. النتائج المتوقعة من التجربة

النتائج المتوقعة في نهاية مرحلة التجربة هي:

- اختبار مقترح الهياكل البرامجية الوزارية والتحقق منها من الناحية الفنية؛

- تمكين المسؤولين عن تنفيذ السياسات العامة من آليات وإجراءات عملية إعداد وتنفيذ الميزانية بأكملها وفقا للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛
- تكوين الجهات الفاعلة في سلسلة محاسبة والميزانية واكتسابها المهارات اللازمة للتحول إلى البرامج؛
- اختبار وتقييم أدلة وآليات وإجراءات الإصلاح ؛
- تحديد التعديلات الضرورية والتحقق من صحتها وتنفيذها قبل التحول إلى الميزانية البرامج والتطبيق الكامل للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

رابعا. تسيير ومتابعة المرحلة التجريبية والتحول

لقد قامت وزارة المالية بتشكيل فرق لدعم لقطاعاتكم ومساعدتهم على تنفيذ الميزانية البرامج المرتكزة على الأداء، وبدأت إجراءات التكوين وإدارة التغيير.

وسيتم تقديم تقارير عن التقدم المحرز في هذه المرحلة التجريبية كل شهرين إلى الحكومة.

كما سيتم إجراء تقييم تنفيذ تجربة 2024 في يناير 2025 وتقييم التجربة الشاملة في يونيو 2025، لاستخلاص الدروس النهائية الضرورية لإعداد قانون المالية 2026 حسب البرامج.

وستكمل عملية تكييف نظام المعلومات مع الميزانية البرامج واختباره خلال عامي 2024 و2025 ليتم نشره رسميًا في عام 2026.

إن هذه المرحلة التجريبية تتطلب تعبئة كاملة من الجميع من أجل التنفيذ السريع للإصلاحات ولتمكن من رفع التحدي الكبير المترتب على إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2026 وفقا للبرامج المرتكزة على الأداء تطبيقا لكافة أحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على كل قطاع تشكيل فريق عمل، يتكون من مسؤولين تنفيذيين أكفاء، مكرسين لتنفيذ الإصلاح تحت قيادة مسؤول تنفيذي رفيع المستوى من بين موظفيكم المكلفين بالتخطيط وإعداد الميزانية، يقوم بدور نقطة الاتصال مع الفرق الفنية التابعة لوزارة المالية. ويجب أن تصل قوائم الفرق المعينة من قبلكم إلى مديرية العامة للميزانية قبل 30 مايو 2024. وسيتم تحديد الترتيبات العملية التفصيلية للتجربة في إطار بروتوكولات التجربة المعدة بالتشاور مع فرق العمل التابعة لقطاعاتكم من أجل التكيف مع الخصائص التقنية الخاصة بكل قطاع.

إسلمو محمد أمبادي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة المالية
الوزير
Le Ministre
Ministère des Finances
République Islamique de Mauritanie

التوزيع:

وأ	2
و.أ.ع/رج	2
م.ع.ت.إ.ع.ت.إ	2
م.ع.م	2